# أثر بعض العوامل النقدية والمالية على مستوى النمو الاقتصادي في الأردن خلال المدة (1987 -2013)

م. إبراهيم محمد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة دهوك

# Effect of some monetary and financial factors on the level of economic growth in Jordan during the period (1987 – 2013)

**Lec. Ibraheem Mohammed Hussain**
**College of Management and Economics University of Dohuk**

تاريخ استلام البحث 2017/4/16 تاريخ قبول النشر 2018/1/15

## المستلخص:

يهدف البحث إلى تحليل اتجاهات مستوى النمو الاقتصادي وأثر بعض العوامل النقدية والمالية المؤثرة عليه في الأردن بالاعتماد على البيانات السنوية لمعدل النمو الاقتصادي متغيراً معتمداً وعدد من المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (القروض الخارجية، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، النفقات الرأسمالية الحكومية، عرض النقد، سعر الصرف) ولسلسلة زمنية تمتد من سنة 1987 ولغاية 2013، وتبين من خلال البحث أن سلوك التغير في معدلات النمو الاقتصادي لم يكن منتظماً خلال المدة موضوع الدراسة واتسم بوجود تذبذبات حادة في خمس سنوات، من جهة أخرى فان معدلات النمو كان سلبياً في خمس سنوات، فضلاً عن ذلك فقد تميزت معدلات النمو بالتشتت إلى حد كبير وبمدى شاسع، كما تبين بأن هناك علاقة ارتباط طردية موجبة وبنسب متوسطة بين كل من (الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي الرأسمالي، عرض النقد، سعر الصرف) مع معدل النمو الاقتصادي، في حين كانت علاقة الارتباط عكسية وسالبة بين القروض الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فقد كان (للقروض الخارجية، عرض النقد) أثر سلبي على معدل النمو الاقتصادي، في حين كان (للانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، النفقات الرأسمالية الحكومية، سعر الصرف) أثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي.


**الكلمات المفتاحية:** *معدل النمو الاقتصادي، القروض الخارجية، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، النفقات الرأسمالية الحكومية، عرض النقد، سعر الصرف.*


## Abstract:

The research aims to analyze the level of economic growth trends and the impact of some of the monetary and financial factors affecting it in Jordan based on annual data for the rate of economic growth as a depended variable and a number of independent variables as (external loans, trade openness, foreign direct investment, government capital expenditure, money supply , exchange rate) for a series of time stretching from 1987 until 2013, and it found during the research that the behavior of the change in the rate of economic growth has been uneven during the period under study and characterized by the presence of sharp fluctuations in five years, on the other hand, the growth rate was negative in five years , In addition was marked by growth rates fragmented to a large extent and the extent of a vast, it turns out that there is a positive correlation relationship and proportions medium between each of the (trade openness, foreign direct investment, government capital expenditure, money supply, exchange rate) with the rate of economic growth, while the inverse correlation and negative among foreign loans and the rate of economic growth, in addition to that it has been (external loans, money supply) negative impact on the economic growth rate, while the (trade

openness, foreign investment direct, government capital expenditure, exchange rate) positive impact on the economic growth rate.

***Keywords**: economic growth, external loans, trade openness, foreign direct investment, government capital expenditure, money supply, exchange rate.*

## المقدمة:

احتل موضوع النمو الاقتصادي أهمية كبيرة في العقود الأخيرة، سواء على مستوى التنظير الاقتصادي والبحوث العلمية والأكاديمية، أو على مستوى المؤسسات و الهيئات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، أو على مستوى السياسات الاقتصادية للدول و توجهاتها، وتأتي هذه الأهمية من الجوانب المهمة التي يغطيها، ويعد النمو الاقتصادي من الناحية النظرية أحد أهم الموضوعات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، فهو أحد المقاييس المهمة التي يقيم بها الأداء التنموي، فهو عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي والذي يعكس حجم السلع و الخدمات التي يولدها اقتصاد معين كما يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسة التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها بالرغم من اختلاف أنظمتها الاقتصادي ومرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، وتحقيق النمو الاقتصادي هي حصيلة عملية معقدة ومتشابكة تتضافر لإنجاحها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومالية ونقدية ومؤسسية وتعوقها عقبات داخلية وخارجية تعمل مختلف الدول على تخطيها وتجاوزها.

ومن أهم العوامل التي سنركز عليها هي السياسة التجارية ومدى انفتاح الاقتصاد على المعاملات الخارجية من حيث الصادرات والواردات ومستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى اعتماد الحكومة على الموارد الاستثنائية المتمثلة بالقروض الخارجية وكذلك دورها بالتوسع في الإنفاق الرأسمالي والتحكم بعرض النقد ودورها في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف.

وبهدف تحفيز ودعم النمو الاقتصادي في ظل العوامل و المحددات التي تم الإشارة إليها، قامت مختلف دول العالم وبخاصة النامية منها بتكييف سياساتها الاقتصادية لتتلائم مع المتطلبات الحديثة للنمو الاقتصادي فشهدت السياسات الاقتصادية المنتهجة تحول كبير في اتجاه المزيد من الانفتاح التجاري والاستفادة من وفورات التجارة الخارجية، وعملت على تهيئة المناخ المناسب للانفتاح المالي لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدعم الإنتاجية و تخفيض معدلات البطالة، كما اتجهت الحكومات إلى التوسع في إنفاقها الرأسمالي لدعم التنمية العمرانية في الدولة نظراً لأثاره الايجابية في زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الإنتاج والذي يتطلب زيادة مستوى التوظف والتشغيل، من ناحية أخرى تسعى الحكومات على الاعتماد في تمويل نفقاتها على الإيرادات المحلية والتقليل قدر الإمكان من الاعتماد على القروض

الخارجية نظرا لأثارها السلبية وخاصة في الأمد البعيد على الاقتصاد، واستخدام آليات مناسبة للتحكم بعرض النقد بالاستفادة من أدوات السياسة النقدية وبالتالي دعم سعر صرف عملتها.

## مشكلة البحث:

تناولت العديد من النظريات والمدارس الاقتصادية موضوع النمو الاقتصادي وحاولت تفسير التغيرات التي تطرأ عليها والإحاطة بالعوامل المؤثرة فيها، فقد ركزت بعض المدارس الاقتصادية على العوامل الداخلية في حين ركز البعض الأخر على العوامل الخارجية، وتحاول الدول الوصول لمستوى نمو اقتصادي مناسب من فترة لأخرى من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية لإفراد المجتمع عن طريق التحكم بالعوامل التي تؤدي إلى ارتفاع مستواه وتحجيم أثر العوامل التي تؤثر بشكل سلبي على مستواه، لذلك تتمحور مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ماهي اتجاهات معدل النمو الاقتصادي وهل هي ايجابية أم سلبية في الأردن خلال المدة 1987-2013؟
2. ماهي العوامل المؤثرة على تذبذب معدل النمو الاقتصادي في الأردن؟
3. ما هي السبل المنتهجة في الأردن لتفعيل وتحفيز معدل النمو الاقتصادي عن طريق التحكم بمحدداته؟

## فرضية البحث:

يستند البحث على الفرضيات الآتية:

1. يؤثر القروض الخارجية تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي.
2. يؤثر الانفتاح التجاري تأثيراً ايجابياً على النمو الاقتصادي.
3. يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً ايجابياً على النمو الاقتصادي.
4. يؤثر الإنفاق الرأسمالي الحكومي تأثيراً ايجابياً على النمو الاقتصادي.
5. يؤثر عرض النقد تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي.
6. يؤثر سعر الصرف تأثيراً ايجابياً على النمو الاقتصادي.

## اهمية البحث:

يعد موضوع النمو الاقتصادي أحد أهم الموضوعات التي تنال حيزا كبيراً من الدراسة والاهتمام، سواء في مجال البحوث العلمية والأكاديمية أو دراسات مراكز البحث أو توجهات متخذي القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية للدول وقد توسع الاهتمام بالعوامل الدافعة لرفع وتحفيز مستوى النمو الاقتصادي باعتباره هدفا مشتركا تسعى إلى تحقيقه كافة الدول لتأثيره المباشر على مستويات المعيشة والرفاه في المجتمع وتحقيق الأهداف التنموية، ولارتباطه المباشر بالنواحي والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

## أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. إعطاء إطار نظري عن معدل النمو الاقتصادي من حيث المفهوم والقياس.
2. تسليط الضوء على بعض العوامل النقدية والمالية المؤثرة على معدل النمو الاقتصادي.
3. بيان اتجاهات معدل النمو الاقتصادي في الأردن خلال المدة موضوع البحث.
4. تحليل علاقة الارتباط والانحدار بين معدل النمو الاقتصادي ومجموعة من العوامل المؤثرة على مستواه في الأردن خلال المدة موضوع البحث.

## متغيرات البحث والمدة الزمنية:

تم تحليل بيانات سلسلة زمنية سنوية لمدة 27 سنة، وللفترة (1987 - 2013) في الأردن، واعتمد معدل النمو الاقتصادي متغيراً معتمداً كنسبة مئوية لكل سنة، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت بالقروض الخارجية لكل سنة معبرا عنها بمليارات الدنانير، والانفتاح التجاري لكل سنة معبرا عنها بنسبة الصادرات والواردات مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر لكل سنة معبرا عنها بمليارات الدنانير، والإنفاق الرأسمالي الحكومي لكل سنة معبرا عنها بمليارات الدنانير، وعرض النقد لكل سنة معبرا عنها بمليارات الدنانير، وسعر الصرف لكل سنة معبرا عنها بسعر صرف العملة المحلية (الدينار) مقابل الدولار.

## هيكلية البحث:

سعياً لتحقيق هدف البحث واختباراً لفرضياته فقد تم تقسيمه الى مبحثين، يتناول المبحث الاول مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، في حين تناول المبحث الثاني تحليلاً لتطور معدل النمو الاقتصادي وتحديد العوامل المؤثرة على مستواه في الأردن.

# المبحث الأول

## ماهية النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه

### 1- تعريف النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره وكان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين أولهم روبرت مالتوس سنة 1798 في كتابه (مبدأ الامة) وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الاهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب، وللنمو الاقتصادي عدة تعاريف يمكن ذكرها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- عرفه فيليب بيرو بانه الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي (مصطفى واحمد، 1999، 39).
- عرفه سيمون كوزنتس بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايديولوجية التي يحتاج الامر اليها (تودارو، 2006، 175).
- عرفه ساميلسون ونوردوس بأنه العامل الأهم في تحديد نجاحات الدول على المدى الطويل (Samuelson & Nordhaus, 2001, 265).
- عرفه شبيرو بأنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Shapiro, 1995, 347).

## 2- قياس النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يعرف على أنه ارتفاع المداخيل الوطنية أي بمعنى الناتج الوطني الخام من السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة لذا يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي أو يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج المحلي الحقيقي أو الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن.

ويتم التوصل إلى معدل النمو الاقتصادي وفق الآتي (العيد، 2011، 69):

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}} * 100$$

## 3- العوامل المؤثرة على مستوى النمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل المؤثرة على معدل النمو الاقتصادي وكما يلي

### 3-1 أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي

القروض الخارجية هي إحدى العوامل المالية والتي تعد من ضمن المكونات الرئيسة للمالية العامة الحديثة، فهي تعد مورد استثنائي ومؤقت ولكنها تتسم بالتعقيد والواقع أن هذا المتغير يرتبط ارتباطا وثيقا بالعجز في الموازنة العامة للدولة (Zouhaier& Fatma, 2014, 440) ، فالقروض الخارجية العامة هي

المبالغ المستحقة للدائنين الخارجيين، وهناك أطراف متعددة لهؤلاء الدائنين مثل مؤسسة التنمية الدولية، بنك التنمية الأفريقي، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون الدائنين مؤسسات تجارية خاصة مثل بنك ستاندرد في المملكة المتحدة (babu & et.al., 2014, 1011).

وتشكل القروض الخارجية إحدى مصادر تمويل تكوين رأس المال في أي اقتصاد، لكن تلك القروض الخارجية تشكل عائقا رئيسا في تكوين رأس المال في الدول النامية بسبب أعباء تلك الديون وعدم كفاءة تخصيص وتوزيع تلك الموارد وما يترتب عليها من تراكمات تلك القروض فضلا عن متطلبات خدمة تلك القروض المتمثلة بالفوائد المفروضة عليها لذا فان تلك الديون يؤدي إلى تفاقم الفقر ويؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (S. Ayadi& O. Ayadi، 2008 ، 234-235).

وقد حاول العديد من خبراء الاقتصاد بدراسة تأثير القروض الخارجية على النمو الاقتصادي، واستخدم الباحثون مجموعة بيانات مختلفة وأساليب وتقنيات متعددة للتحقق من طبيعة العلاقة بين القروض الخارجية والنمو الاقتصادي، وتوصل بعض الباحثين إلى نتيجة مفادها بأن هناك تأثير إيجابي للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي لان القرض الخارجي يعطي دفعة للاقتصاد في البداية ويؤدي إلى تحسينه بشرط عدم تكرار وتراكم تلك القروض في المستقبل، كما استنتج البعض الأخر بوجود علاقة سلبية بين القروض الخارجية والنمو الاقتصادي عند تراكم تلك القروض وأعباءها فضلا عن عدم كفاءة تخصيص تلك الموارد في المجالات المناسبة (Atique& Malik, 2012, 120).

## 3-2 أثر النفقات الرأسمالية الحكومية على النمو الاقتصادي

تعد النفقات الرأسمالية الحكومية إحدى العوامل المالية وتعرف بالمبالغ التي تتحملها الحكومة للحصول على أشياء تتسم بطبيعة الدائمية، وهي تشمل جميع النفقات على المشاريع الرأسمالية مثل بناء المعامل، بناء الطرق والجسور وتشييد المدارس والمستشفيات ومحطات توليد الطاقة وجميع الهياكل والموجودات الدائمة، وتنطوي هذه النفقات على مبالغ كبيرة من المال والتي تشكل أساس التنمية العمرانية في الدولة (Chinweoke & et al., 2014, 80)، كما يعبر عنها بالمبالغ التي تصرفها الحكومة لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التكريتي، 1986: 126 ) وتساهم هذه النفقات في تكوين رأس المال الثابت وبالتالي زيادة الثروة القومية وتلعب دوراً كبيراً في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل (Hosoya, 2002, 2) كما أن الإنفاق الاستثماري لا يؤدي إلى زيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة فوراً وإنما يتطلب الأمر مرور فترة من الزمن لذلك فان هذه النفقات تمثل تضحية

بنقد اليوم على أمل الحصول على منافعه مستقبلاً (Willsmore, 1973, 193) وقد احتلت النفقات الاستثمارية أهمية خاصة لدى معظم الدول سواء العالم المتقدم اقتصادياً أم العالم النامي وذلك لعلاقتها الوثيقة بنمو الدخل القومي حيث يعد الأخير أساساً للحكم على مدى التقدم الذي بلغته عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي في بلد ما فحصول نمو الدخل القومي هو دالة لكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية وعليه فإن توجيه الأموال العامة نحو الاستثمار وبشكل متوازن مع الاستهلاك مسألة تشغل جميع المخططين في الدول جميعاً على اختلاف أنظمتها السياسية (الكرخي، 2001، 109).

## 3-3 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل المالية ويقصد به قيام شركة أو منشأة بالاستثمار في مشاريع إنتاجية تقع خارج حدود البلد الأم (الأصلي) أي يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تستثمر شركة مباشرة في مراكز لإنتاج وتسويق المنتج في بلد أجنبي (Hill , 2007: 30)، وذلك بهدف ممارسة قدر معين من التأثير على تلك المشروعات بفضل اكتساب هذه الشركة(المستثمر) الخبرة والتكنولوجيا العالية اللازمة في ميدان نشاطه، ويعد هذا النوع من أنواع الاستثمار الأكثر شيوعا في الاقتصاد العالمي وأهمية من حيث التدفقات الكبيرة التي يسجلها وكذا من حيث الآثار الايجابية له (ناصور، 2014، 21).

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيفات لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة وعادة ما يكون اجل الاستثمار طويل الأجل ويعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى، ويكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي او من بلد الإقامة وايا كان هذا المستثمر فردا أم شركة أم مؤسسة. ويتم تمويل تلك الاستثمارات الأجنبية من خلال رأس المال الذي يقدمه المستثمر الأجنبي، أما قنواته التي يسلكها فهي الشركات متعدية القومية (السيدية وخضير، 2010، 139 – 140).

كما يعرف ايضاً بأنه الاستثمار المباشر في الإنتاج أو العمل في بلد من قبل فرد أو شركة من بلد آخر، إما عن طريق شراء شركة في البلد المضيف أو عن طريق توسيع الأعمال التجارية القائمة في ذلك البلد (kunle & et.al., 2014, 234).

وترى منظمة التجارة العالمية بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يملك مستثمر مقيم في البلد (البلد إلام) أصلا إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد أدارته (بعداش، 2008، 49 -50).

وفي حوكمة الشركات، عندما يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من الأسهم العادية في مؤسسة تعمل في بلد أخر غير بلد المستثمر الأصلي فان له حق التصويت، أي أن للمستثمر قوة إدارية دائمة في التصويت

وهذا يعتبر استثمار أجنبي مباشر، أما عندما يمتلك المستثمر أقل من 10 % من الأسهم فيعتبر هذا الاستثمار غير مباشر (محفظي) (Olusanya , 2013, 336)، (Imoudu, 2012, 122).

ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الشكلين التاليين: الأول هو الاستثمار التأسيسي والذي ينطوي على إنشاء عملية جديدة في بلد أجنبي، وتتضمن الثانية حيازة أو الاندماج مع شركة موجودة في بلد أجنبي (Hill, 2007, 30).

لقد أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي ناقشت الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيس الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفتها مولدة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وذلك من خلال عدة آليات أهمها (مومو، 2013، 3 - 4):

- تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية وغير المادية والمتمثلة برأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بوساطة الشركات متعددة الجنسية.
- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.
- تقليص حجم البطالة عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسية حتى تقوم بأعمالها الخاصة.
- رفع مستوى التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني وأثره الايجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة من خلال القيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل.
- الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم علم الادارة الحديث الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.
- إن للاستثمار الأجنبي المباشر أثار قوية على مستوى الأجور في الاقتصاديات المضيفة النامية والذي من شأنه يفرز منافسة شرسة بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات على العمال المحليين فمن حيث المبدأ يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا على الأجور في الشركات المحلية من خلال

تأثيره على الإنتاجية في تلك الشركات وتصبح الإنتاجية المتزايدة التي تقود فوائض في الأجور أكثر أهمية عند توفر روابط وعلاقات قوية بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسية.

- يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير قوي ومباشر على المنافسة في الدولة المضيفة لان توطن الشركات متعددة الجنسية سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي والتي تترجم من خلال تحسين الإنتاجية، انخفاض الأسعار، والتخصيص الفعال للموارد المتاحة.

وعلى وجه العموم، فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي يمكن تتبعه من خلال أثره المباشر الذي يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي الإجمالي، وبخاصة إذا تكامل بصورة جيدة مع رأس المال البشري، وكذلك من خلال أثره غير المباشر الذي يمكن أن يتحقق من مكاسب الكفاءة التي عادة تصاحب هذه الاستثمارات وتنجم عن نقل التكنولوجيا وانتشارها (المحتسب، 2009، 323).

## 3-4 أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

يدل هذا المؤشر على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق جمع الصادرات مع الواردات من السلع والخدمات وقسمتها على الناتج المحلي الإجمالي (Yanikkaya, 2003, 60)، وكلما كان حجم الصادرات والواردات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا ومن ثم يتضح الارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بالتجارة الخارجية، وضعف الترابط والتكامل للفروع الاقتصادية داخل البلاد مما يجعل مثل هذه الاقتصاديات عرضة للصدمات الخارجية .وأثبتت دراسات كثيرة وجود علاقة قوية بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ففي دراسة لصندوق النقد الدولي وجد أن الدول الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي حققت معدلات نمو مرتفعة نسبيا ولهذا يعد صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الدولية الساعية لتطبيق سياسة التحرير.

ويحاول من جهة أخرى صندوق النقد الدولي أن يقدم التبريرات على جدوى هذه السياسة من خلال التجربة التاريخية، حيث يرى أن تجربة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية توفر دليلا قويا على وجود روابط وثيقة بين النظم الحرة للتجارة والرخاء الاقتصادي، فقد كانت تجربة تحرير التجارة في السلع المصنعة بين الدول الصناعية أحد الأسباب الرئيسة للنمو السريع في الإنتاج العالمي في الخمسينات والستينات، كذلك أزياد عدد الدول النامية التي اتجهت إلى تحرير تجارتها الخارجية حتى تتمكن من تقوية قدراتها التنافسية والتغلب على أزمة الديون الخارجية والعجز في الموازنة ، ولهذا نلاحظ أن الاقتصاد المفتوح هو توجه عالمي

كفيل على دفع عجلة النمو الاقتصادي بخلق المنافسة الدولية وتدعيم الصناعات الوطنية واستفادة هذه الصناعات من المزايا النسبية التي يتمتع بها هذا الاقتصاد (عبدالرؤوف، 2011، 80).

## 3-5 أثر عرض النقد على النمو الاقتصادي

يعد عرض النقد أحد العوامل النقدية ويعرف بكمية النقود المتداولة في مجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة والمقصود بالنقود المتداولة هنا كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات (حداد و هذلول، 2008، 89).

فعند زيادة عرض النقد وارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية يحدث زيادة في حجم الطلب الكلي الذي يدفع مستوى العام للأسعار إلى الارتفاع في المدى القصير بسبب أن الجهاز الإنتاجي يستغرق وقت أطول للاستجابة لامتصاص الطلب المتزايد، وعليه يتم تغطيته عن طريق اللجوء إلى زيادة حجم الواردات وهو ما ينعكس سلباً على أداء النشاط الاقتصادي وبالتالي حدوث انخفاض في معدل النمو الاقتصادي (أمين، 2011، 283).

## 3-6 أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي

يعد سعر الصرف أحد العوامل النقدية ويعد تفسير سلوكه من القضايا الاقتصادية المعاصرة الحديثة والتي زاد الاهتمام بها في العقدين الآخرين من القرن العشرين، ففي ظل اقتصاد السوق وحرية تدفق رأس المال، فإن سعر الصرف مهم في الربط بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية، وفي توجيه الاستثمار في أصول الأسواق، وفي تخصيص الموارد وزيادة القدرة التنافسية (Campa & Goldberg, 2005, 115).

وتوجد في كل دولة من دول العالم عملة نقدية محلية تستخدمها داخل حدودها وهذا بدوره سوف يسهل عملية التبادل السلعي داخليا، فمثلا الأردن يستخدم الدينار لبيع وشراء السلع والخدمات، والولايات المتحدة تستخدم الدولار، وبريطانيا يستخدم الجنيه الإسترليني وغيرها من العملات، وهكذا نجد دول مختلفة تستخدم عملاتها الوطنية المختلفة (الساعدي وعبد، 2011، 88).

إن قيام التجارة والتبادل والاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين هذه الدول أظهرت الحاجة إلى عملة دولية أخرى غير العملة المحلية، وهذا يتطلب إيجاد علاقة مشتركة بين هاتين العملتين، وهنا فان سعر الصرف الأجنبي (هو سعر عملة دولة ما إزاء عملة دولة أخرى) ، وبعبارة أكثر تحديداً يمكن القول بان سعر الصرف بالنسبة لعملة دولة ما هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة المحلية أو عدد الوحدات من المحلية التي تعادل وحدة واحدة من الأجنبية (Boumol, 1988, 821).

وبذلك يمكن تعريف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يتم بموجب تحويل العملة المحلية للعملة الأجنبية (Edwing, 2001, 50).

ويعد نظام صرف العملة الوطنية أمثل إذا كان هذا الأخير قادر على أن يخدم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للبلد، باعتباره يساهم في تعزيز ثقة المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب في العملة الوطنية وتشجيعهم على الاستثمار وبناء صفقات اقتصادية على المدى المتوسط والطويل، وفي هذا الإطار كلما ارتفع سعر صرف العملة الوطنية (لكن ليس إلى حد فقدان الثقة في العملة الوطنية) بمعنى أخر انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات القيادية وزيادة عدد الوحدات المدفوعة من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، فان ذلك يقود إلى انخفاض سعر المنتوج المحلي وتكلفة المشاريع الاستثمارية والصفقات الاقتصادية من منظور الأجانب الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار وانتعاش وضعية الصادرات وحركة رؤوس الأموال الأجنبية في ظل ظروف اقتصادية ملائمة ومن ثم ينعكس بالإيجاب على أداء الاقتصاد الكلي وعلى رأسها تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام (أمين، 2011، 290-291).

## المبحث الثاني

## تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي وتحديد العوامل المؤثرة لمستواه في الأردن

### 1- تطور معدل النمو الاقتصادي في الأردن خلال المدة 1987 – 2013

تم احتساب معدل النمو الاقتصادي وفق المقياس الذي تم الاشارة اليه في الجانب النظري من المبحث الاول ويعتمد الاردن عليه كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي حسب المنشورات الصادرة من البنك المركزي الاردني والبنك الدولي، وتشير المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول (1) إلى أن المستويات السنوية لمعدل النمو الاقتصادي شهدت تغيرات ملحوظة خلال المدة 1987–2013، إذ ارتفع هذا المعدل من (2.3%) في سنة 1987 إلى (3.2%) في سنة 2000 ومن ثم انخفض في سنة 2013 إلى (2.8%)، ولكن الملاحظة التي يمكن التركيز عليها من خلال الجدول والشكل (1) أن سلوك التغير في معدلات النمو الاقتصادي لم يكن منتظماً خلال المدة موضوع الدراسة واتسم بوجود تذبذبات حادة وخاصة في السنوات (1989، 1992، 1996، 2006، 2008) ، من جهة أخرى فان معدلات النمو كان سلبياً في خمس سنوات وهي (1988، 1989، 1990، 1991، 1996) ، فضلا عن ذلك فقد تميز معدلات النمو بالتشتت إلى حد كبير وبمدى شاسع فقد بلغ الحد الأدنى لمعدل النمو (17.8- %) في سنة 1989 بينما بلغ الحد الأقصى

لمعدل النمو (17.5%) في سنة 1992، كما وبلغ المتوسط الحسابي خلال المدة (4.13%) بانحراف معياري (6.5%).

## جدول رقم (1)

## تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن خلال المدة (1987 – 2013)

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100:2006) (مليون دينار اردني) | معدل النمو الاقتصادي (%) |
|---|---|---|
| 1987 | 6017.9 | 2.3 |
| 1988 | 5787.2 | -3.8 |
| 1989 | 4755.7 | -17.8 |
| 1990 | 4663.9 | -1.9 |
| 1991 | 4614.7 | -1.1 |
| 1992 | 5421.4 | 17.5 |
| 1993 | 5645.8 | 4.1 |
| 1994 | 6112.6 | 8.3 |
| 1995 | 6467.2 | 5.8 |
| 1996 | 6322.0 | -2.2 |
| 1997 | 6420.4 | 1.6 |
| 1998 | 6798.3 | 5.9 |
| 1999 | 6959.7 | 2.4 |
| 2000 | 7181.6 | 3.2 |
| 2001 | 7484.7 | 4.2 |
| 2002 | 7843.5 | 4.8 |
| 2003 | 8156.9 | 4.0 |
| 2004 | 8897.6 | 9.1 |
| 2005 | 9485.0 | 6.6 |
| 2006 | 10675.4 | 12.6 |
| 2007 | 11586.8 | 8.5 |
| 2008 | 13070.8 | 12.8 |
| 2009 | 14270.9 | 9.2 |
| 2010 | 15069.9 | 5.6 |
| 2011 | 15751.2 | 4.5 |
| 2012 | 16151.1 | 2.5 |
| 2013 | 16609.8 | 2.8 |
| **المتوسط الحسابي** | | **4.13** |
| **حد أدنى** | | **-17.8** |
| **حد أقصى** | | **17.5** |
| **الانحراف المعياري** | | **6.5** |

المصدر: **الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي الأردني على الموقع: (www.cbj.gov.jo )**

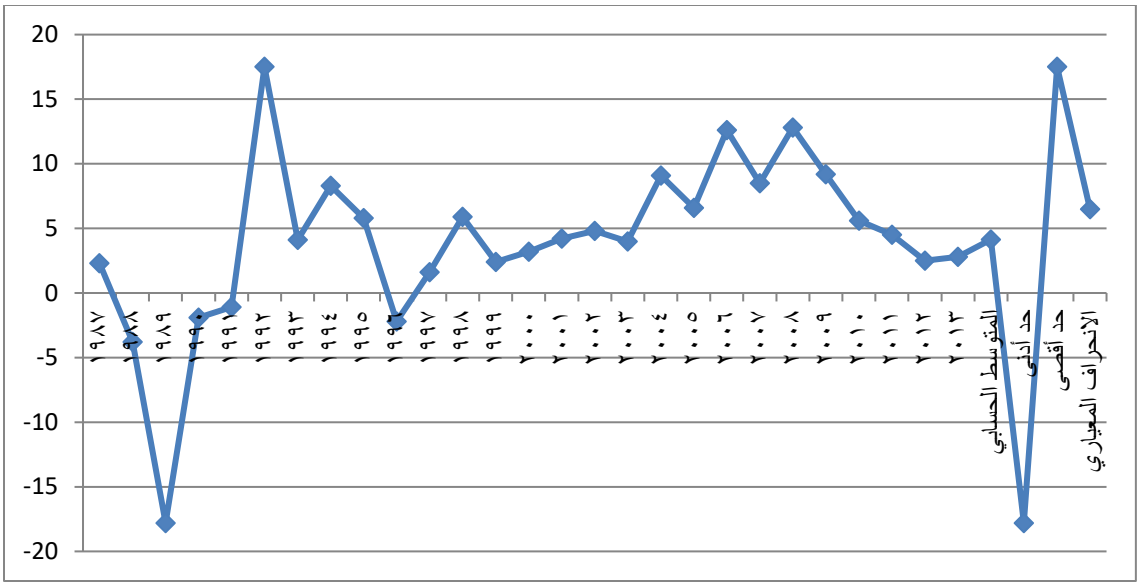


**شكل رقم (1)**

**معدل النمو الاقتصادي في الاردن خلال مدة البحث، من اعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (1)**

## 2- تحليل علاقات الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة

يختص هذه الفقرة بتحليل علاقات الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي والمتغيرات المرتبطة بها وقد عمدنا إلى تحليل هذه العلاقات ليتسنى لنا الوقوف على طبيعة ودرجة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، لذا فإن هذه العلاقات تكشف لنا عن مدى التغير الذي يطرأ على معدل النمو الاقتصادي عندما تتغير المتغيرات الأخرى، أي أنه يعطينا فكرة فيما إذا كان معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما ازداد المتغيرات الأخرى أو أنه ينخفض كلـما ازدادت المتغيرات الأخرى أو أنها لا تتأثر بها، ومن خـلال تحليل علاقات الارتباط توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول (2).

يوضح لنا الجدول (2) نتائج علاقة الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة في الأردن، ويتبين من النتائج بان هناك علاقة ارتباط طردية موجبة وبنسب متوسطة بين كل من (الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف) مع معدل النمو الاقتصادي إذ تراوح قيم معاملات الارتباط بين (0.46–0.50) ، في حين كانت علاقة الارتباط ضعيفة (الإنفاق الرأسمالي الحكومي، عرض النقد) مع معدل النمو الاقتصادي اذ بلغ معاملات الارتباط (0.31، 0.35) على التوالي، في حين كانت علاقة الارتباط عكسية وسالبة بين (القروض الخارجية) مع

معدل النمو الاقتصادي إذ بلغ قيم معاملات الارتباط (0.65 –) وهذا يعني أنه عند زيادة القروض الخارجية ينخفض معدل النمو الاقتصادي.

**جدول رقم (2)**

**نتائج علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن (1987 –2013)**

| المتغيرات المستقلة | المتغير المعتمد (Y) معدل النمو الاقتصادي |
|---|---|
| | معاملات الارتباط |
| القروض الخارجية (X1) | 0.65 - |
| الانفتاح التجاري (X2) | 0.46 |
| الاستثمار الأجنبي المباشر (X3) | 0.49 |
| الإنفاق الرأسمالي الحكومي (X4) | 0.31 |
| عرض النقد (X5) | 0.35 |
| سعر الصرف (X6) | 0.50 |

المصدر: **الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة باستخدام برنامج spss**

## 3–نموذج لقياس وتقدير أثر المتغيرات المستقلة على معدل النمو الاقتصادي

بعد أن تم تحليل علاقات الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي والمتغيرات ذات العلاقة في الأردن والذي من خلاله شخصنا محددات معدل النمو الاقتصادي ، نحاول في هذا الجزء من الدراسة الوقوف على تأثير تلك العوامل على معدل النمو الاقتصادي في الأردن ، ولإثبات فرضيات الدراسة ونقلها من الواقع النظري إلى التطبيق (العملي) سنستعين بالاقتصاد القياسي الذي يضفي على العلاقات الوصفية سمة التقريب الواقعي كما يعمل على إثبات صحة النظريات الاقتصادية أو خطئها ومن ثمَّ فإن استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي يعد أمراً ضرورياً للحصول على إثباتات عملية صحيحة حول الظاهرة المدروسة، وكذلك للتأكد من صحة الفرضيات والعلاقات السلوكية بين المتغيرات المقاسة، واتساقاً مع ذلك تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Model والذي يتضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة المؤثرة على متغير واحد وهو معدل النمو الاقتصادي.

## 3-1 هيكل النموذج

يتكون النموذج من معادلة انحدار خطي متعدد يتضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي (القروض الخارجية، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الرأسمالي الحكومي، عرض النقد، سعر الصرف) ومتغير معتمد واحد هو (معدل النمو الاقتصادي)، كما أن النموذج يتضمن المتغير العشوائي والذي يوضع بجانب المتغيرات المستقلة وهو يمثل جميع المتغيرات الأخرى التي تؤثر على معدل النمو الاقتصادي والتي لم يتم التطرق إليها.

**ويمكن توصيف الدالة بالشكل الأتي:** $$EG = F (EL , TO , FDI , GCS , MS , ER)$$

**وإن الصيغة القياسية للنموذج هي:**

$$EG = b0 + b1\ EL + b2\ TO + b3\ FDI + b4\ GCS + b5\ MS + b6\ ER + Ui$$

**إذ يعبر:**

**EG** (Economic Growth): معدل النمو الاقتصادي وهو يمثل المتغير المعتمد (المستجيب) وقد عبرنا عنه بنسبة مئوية والتي تمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى.

**EL** (External Loans): القروض الخارجية وقد عبرنا عنه بالأرقام المطلقة وبالأسعار الثابتة المرجحة.

**TO** (Trade Openness): الانفتاح التجاري وقد عبرنا عنه بنسبة مئوية والتي تمثل بمجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي.

**FDI** (Foreign Direct Investment): الاستثمار الأجنبي المباشر وقد عبرنا عنه بالأرقام المطلقة وبالأسعار الثابتة المرجحة.

**GCS** (Government Capital Spending): الإنفاق الرأسمالي الحكومي وقد عبرنا عنه بالأرقام المطلقة وبالأسعار الثابتة المرجحة.

**MS** (Money Supply): عرض النقد بالمعنى الواسع والذي يرمز له بـ (M2) ويتكون من الودائع تحت الطلب (الجارية) والعملة بالتداول بين أيدي الجمهور مضافاً إليها الودائع لأجل في المصارف التجارية (حداد و هذلول، 2008، 89) ، وقد عبرنا عنه بالأرقام المطلقة وبالأسعار الثابتة المرجحة.

**ER** (Exchange Rate): سعر الصرف وقد عبرنا عنه بسعر صرف العملة المحلية (الدينار الأردني) مقابل عملة أجنبية متمثلة (بالدولار).

**Ui:** المتغير العشوائي، وهو يعبر عن المتغيرات الأخرى جميعاً والتي يمكن أن تؤثر على مستوى النمو الاقتصادي والتي لم يتطرق إليها الباحث، إذ أن لكل ظاهرة أو متغير مدروس العديد من العوامل المختلفة والتي تؤثر فيه بشتى الطرق، ولذا فقد يتناول المهتم بالموضوع أحد تلك العوامل أو مجموعة

منها لكنه بدون شك لن يكون قادراً على الإلمام بجميع العوامل المؤثرة أما لصعوبة قياسها كمياً أو لعدم القدرة على حصرها وتوفير البيانات اللازمة عنها لذلك يستعاض عنها بالمتغير **(Ui)** والذي يعبر عن تلك المتغيرات.

## 3-2 عرض وتحليل نتائج تقدير النموذج الاقتصادي القياسي المستخدم

بما أن الغرض الرئيس من النموذج هو تحليل واختبار الفرضيات والتنبؤ فان تقييم صلاحيته التجريبية يجب أن تستند إلى المعلمات الهيكلية المنفردة المتمثلة باختبار **(t)** ومعامل التحديد $\mathbf{R^2}$ واختبار (F) ، إذ إن اختبار **(t)** يستخدم لإعطاء تصور لمدى معنوية تأثير المتغيرات المستقلة كلا على حدى على المتغير المعتمد أما معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ فهو يستخدم لتوضيح العلاقات الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد ، بمعنى أنه يعطي تصوراً لحجم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد بشكل نسبة مئوية، كما يستخدم اختبار **(F)** لاختبار معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، وقبل أن ندخل في تفاصيل تحليل أثر المتغيرات المستقلة على معدل النمو الاقتصادي لابد أن ننوه إلى أن قيمة t الجدولية هي (1.71) وأن قيمة F الجدولية هي (2.60) عند مستوى معنوية (0.05) ، علماً أن قيم (F,t) المذكورة في الجداول هي القيم المحسوبة كما يجب أن نوضح أن الصف الأول في الجدول يمثل قيم المعلمات (beta) أما الصف الثاني فيمثل قيم (t)، وفيما يأتي تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي المستخدم وكما هو موضح في الجدول الآتي:

**جدول رقم (2)**

**نتائج تقدير أثر المتغيرات المستقلة على معدل النمو الاقتصادي في الأردن خلال المدة (2013 - 1987)**

| المتغيرات المستقلة / المتغير المعتمد | | ثابت معادلة الانحدار | القروض الخارجية (X1) | الانفتاح التجاري (X2) | الاستثمار الأجنبي المباشر (X3) | الإنفاق الرأسمالي الحكومي (X4) | عرض النقد (X5) | سعر الصرف (X6) | F المحسوبة | $R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو الاقتصادي (Y) | b | 32.76 | - 0.004 | 0.058 | 0.002 | 0.006 | - 0.001 | 0.002 | 5.37 | 63% |
| | t | 1.09 | - 2.95 | 0.52 | 0.73 | 0.68 | - 2.98 | 0.007 | | |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة باستخدام برنامج spss $P \leq 0.05$

تم تحليل تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو الاتي:

$H_0 : b = 0$ فرضية العدم

$H_1: b \neq 0$ الفرضية البديلة

ويتبين من النتائج المعروضة في جدول (2) ان النتائج جاءت مطابقة للفرضيات الموضوعة وهذا يعني صحة الفرضيات وبذلك يتم رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة، وتشير النتائج أن للقروض الخارجية أثراً سلبياً ومعنوياً إذ إن زيادة القروض الخارجية بمليون دينار رافقه انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.004 -) أي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (4000) دينار، أما مؤشر الانفتاح التجاري فكان تأثيرها موجباً لكن معنويتها منخفضة نسبياً إذ إن الزيادة الحاصلة في هذا المؤشر وبنسبة 1% أحدثت ارتفاعاً في معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.058) أي ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (58000) دينار، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فكان تأثيرها موجباً لكن معنويتها أيضا منخفضة نسبياً إذ إن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمليون دينار رافقه ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.002) أي ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2000) دينار، وفيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي الحكومي فكان تأثيرها موجباً وبمعنوية منخفضة نسبياً أيضاً إذ إن زيادة الإنفاق الرأسمالي الحكومي بمليون دينار رافقه ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.006) أي ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (6000) دينار، أما عرض النقد فكان له أثراً سلبياً ومعنوياً إذ إن زيادة عرض النقد بمليون دينار رافقه انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.001 –) أي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1000) دينار، وبخصوص سعر الصرف فكان له أثراً ايجابياً لكنه غير معنوي إذ إن ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية المتمثلة بالدينار مقابل الدولار الأمريكي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.002) أي ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2000) دينار.

وتشير قيمة معامل التحديد ($R^2$) إلى أن المتغيرات المستقلة والمستخدمة في النموذج تفسر (63%) من التغير الحاصل في معدل النمو الاقتصادي، أما النسبة المتبقية والبالغة (37%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، وتكشف لنا قيمة (F) المحسوبة والبالغة (5.37) بأنها معنوية وهي أكبر من القيمة الجدولية.

نخلص مما تقدم وبالاستناد الى قيمة (T) إلى أن للقروض الخارجية وعرض النقد دوراً كبيراً في تقرير معدل النمو الاقتصادي لكن معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والإنفاق الرأسمالي

الحكومي كان منخفض نسبياً، أي أن هناك تأثيراً ملموساً لأحد العوامل النقدية المتمثلة بعرض النقد وعامل واحد من العوامل المالية المتمثلة بالقروض الخارجية من أصل ثلاثة عوامل على معدل النمو الاقتصادي، بينما لم يظهر تأثير كبير لسعر الصرف على معدل النمو الاقتصادي لان معنوية هذا المتغير كان منخفض جداً.

## الاستنتاجات والتوصيات

### اولا: الاستنتاجات

لقد توصل البحث للاستنتاجات الآتية:

1- أن سلوك التغير في معدلات النمو الاقتصادي في الأردن لم يكن منتظماً خلال المدة موضوع الدراسة واتسم بوجود تذبذبات حادة وخاصة السنوات (1989، 1992، 1996، 2006، 2008).

2- سجلت معدلات النمو الاقتصادي في الأردن نسبا سلبية وايجابية خلال المدة (1987-2013)، فقد كان سلبياً في خمس سنوات من أصل 27 سنة.

3- اتسم معدلات النمو الاقتصادي في الأردن بالتشتت إلى حد كبير وبمدى شاسع فقد بلغ الحد الأدنى لمعدل النمو (17.8- %) في سنة 1989 بينما بلغ الحد الأقصى لمعدل النمو (17.5%) في سنة 1992.

4- تبين من خلال معاملات الارتباط بين المتغير المعتمد (معدل النمو الاقتصادي) والمتغيرات المستقلة في الأردن، بأن هناك علاقة ارتباط طردية موجبة بين معدل النمو الاقتصادي مع كل من (الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الرأسمالي الحكومي، عرض النقد، سعر الصرف)؛ في حين كانت علاقة الارتباط عكسية سالبة بين معدل النمو الاقتصادي والقروض الخارجية.

5- أن المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (القروض الخارجية، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، النفقات الرأسمالية الحكومية، عرض النقد، سعر الصرف) والمستخدمة في النموذج فسرت (63%) من التغير الحاصل في معدل النمو الاقتصادي بالاعتماد على قيمة معامل التحديد (R2).

6- تتشابك العوامل النقدية والمالية والتجارية في تقرير معدل النمو الاقتصادي في الأردن، فقد أظهرت قيم معامل بيتا (β) إن المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا على معدل النمو الاقتصادي هي (القروض الخارجية ، الانفتاح التجاري، النفقات الرأسمالية الحكومية)؛ في حين كانت المتغيرات المستقلة المتبقية المتمثلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، عرض النقد، سعر الصرف) أقل تأثيرا على معدل النمو الاقتصادي.

## ثانيا: التوصيات

يوصي الباحث بالآتي:

1- إعادة النظر في سياسة الاقتراض وخاصة الخارجية منها وترشيد معدلات الاقتراض وربط القروض الخارجيّة بالمشاريع الإنتاجية المدرة للأرباح والتي تمكنها من تسديد ديونها وخدمات تلك الديون المتمثلة بالفوائد من دون أن تشكل عبئا على الاقتصاد الأردني.

2- السعي لتحقيق مستويات مقبولة من درجات الانفتاح التجاري عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لتحرير التجارة الخارجية وتفعيلها بما يخدم الاقتصاد الأردني ويعزز مركزه على مستوى الاقتصاد العالمي.

3- إتباع سياسة اقتصادية مناسبة من اجل الوصول إلى درجة انفتاح تجاري ذات تأثير ايجابي وليس سلبي على الاقتصاد وذلك من خلال التحكم بالمنتجات التي تقوم الأردن بتصديرها وسد حاجة اقتصادها المحلي على الأغلب من داخل البلد.

4- تهيئة المناخ الملائم للاستثمار في الأردن من خلال توفير كافة السبل الضرورية المتمثلة بالحوافز والإعفاءات والتسهيلات وإزالة كافة القيود التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة القدرة على تفعيل واستقطاب وجذب تلك الاستثمارات فضلا عن زيادة الثقة بالمناخ الاستثماري وذلك لأهمية تلك الاستثمارات في معالجة العديد من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الأردني.

5- تحقيق الكفاءة في هيكل توزيع النفقات الحكومية الأردنية بين الجاري والاستثماري، والتوسع في النفقات الاستثمارية العامة التي تدفع بعجلة الاقتصاد نحو التقدم والنمو والازدهار.

6- إتباع سياسات نقدية ملائمة من أجل التحكم بعرض النقد والكتلة النقدية وتحقيق الموازنة بين حجم الطلب والعرض الكلي وبالتالي تحقيق مستويات مقبولة في معدلات النمو الاقتصادي.

7- يجب على الدولة التي تخفض قيمة عملتها أن تركز على تقليل نسبة التخفيض وبشكل تدريجي بحيث لا يترتب على ذلك أثار سلبية على الاقتصاد، وعدم تكرار هذا الإجراء لسنوات متعاقبة من اجل عدم فقدان الثقة بالعملة المحلية من قبل المستثمرين الأجانب والمحليين، والعمل على أعادة توجيه العملات الصعبة الداخلة للبلد بسبب سياسة التخفيض نحو المشاريع الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي للبلد المخفض لعملته.

# المصادر

## اولا: العربية


أ- التقارير والوثائق والنشرات الرسمية:

1- احصائيات البنك المركزي الاردني على الموقع: (www.cbj.gov.jo)

ب- الرسائل والاطاريح:

1- العيد، بيوض محمد، 2011، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية: دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.

2- أمين، بربري محمد، 2011، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

3- بعداش، عبد الكريم، 2008، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

4- عبد الرؤوف، عبادة، 2011، محددات سعر نفط منظمة اوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية 1970 – 2008، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة.

5- مومو، بلال، 2013، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر للفترة 1990 – 2011، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة.

6- ناصور، عبد القادر، 2014، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان.

ج- الدوريات

1- التكريتي، عبد المجيد رشيد،1986، السياسة المالية وأثرها على الأسعار في العراق، مجلة تنمية الرافدين، العدد 18.

2- الساعدي، صبحي حسون- عبد، أياد حماد، (2011)، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7.

3- السيدية، موفق أحمد – خضير، حلا سامي، 2010، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 80.
4- الكرخي، مجيد عبد جعفر، (2001)، الإنفاق الحكومي والتحديات الاجتماعية في الوطن العربي، مجلة أم المعارك، مركز ابحاث ام المعارك، بغداد، العدد (26).
5- المحتسب، بثينة محمد علي، 2009، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن (1990 – 2006)، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي، جامعة الأردن، المجلد (36)، العدد (2).

ت- الكتب

1- حداد، أكرم، هذلول، مشهود، 2008، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2- مصطفى، محمد مدحت – أحمد، سهير عبد الظاهر، 1999، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر.
3- تودارو، ميشيل، 2006، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

## ثانيا: الأجنبية

A. Articles:

1- Atique, Rabia & Malik, Kamran, 2012, Impact of Domestic and External Debt on the Economic Growth of Pakistan, World Applied Sciences Journal, Vol. 20, No. 1.
2- Babu, james ochieng & et.al. , 2014, external debt and economic growth in the east Africa community, African journal of business management, Vol. 8, No.21.
3- Campa, José Manuel & Goldberg, Linda S., 2005. "Exchange Rate Pass-Through into Import Prices," The Review of Economics and Statistics, MIT Press, Vol. 87, No. 4.
4- Chinweoke ، Nwaeze – Njoku, Ray & Nwaeze, Okeoma Paschal 2014, Impact of Government Expenditure on Nigeria's Economic Growth (1992 – 2011), Amultidisciplinary journal of global macro trends, The Macro theme Review, Vol.3, No.7.
5- Hosoya, Bykei, 2002, Tax Financed Government Health Expenditure and Growth with Capital Deepening Externality, Economics Bulletin, Vol.5.
6- Imoudu, Egwaikhide Christian, 2012, The Impact of Foreign Direct Investment on Nigeria's Economic Growth; 1980-2009: Evidence from the Johansen's

Cointegration Approach, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 6.

7- Kunle M., Adeleke - Olowe S.O & Oluwafolakemi, Fasesin Oladipo , 2014 , Impact of Foreign Direct Investment on Nigeria Economic Growth, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences , Human Resource Management Academic Research Society , Pakistan, Vol. 4, No. 8 .
8- Olusanya, Samuel Olumuyiwa, 2013, Impact of Foreign Direct Investment Inflow on Economic Growth In a pre and post deregulated nigeria economy. a granger causality test (1970-2010) , European Scientific Journal , Vol.9, No.25 .
9- S. Ayadi, Folorunso & O. Ayadi, Felix, 2008, The Impact of External Debt on Economic Growth: a comparative study of nigeria and south Africa, Journal of Sustainable Development in Africa, Clarion University of Pennsylvania, Vol. 10, No.3.
10- Yanikkaya, Halit, 2003, Trade openness and economic growth: a cross-country empirical investigation, Journal of Development Economics, Vol. 72, Issue 1.
11- Zouhaier , Hadhek & Fatma , Mrad , 2014 , Debt and Economic Growth, International Journal of Economics and Financial Issues , Cag University, Adana, Turkey , Vol. 4, No. 2.

2.2. Books:

2.2.1 Boumol, William, 1988, Economic Principle policy, Seventh the Dryden Press, New York, university.
2.2.2 Edwings, Arthur, 2001, Exchange Rate Policy in Developing Countries, MaGraw Hill, London.
2.2.3 Hill, Charles W.L., 2007, International Business: completion in the global marketplace, McGraw-Hill/Irwin companies, New York.
2.2.4 Samuelson, Paul A. & Nordhaus, William D., 2001, Economics International, McGraw Hill, New York.
2.2.5 Shapiro, Edward, 1995, Macroeconomic Analysis, Thomson Learning.
2.2.6 Willsmore, A.W., 1973, Business Budgets in Practice, 5th ed., Pitman Publishing, Canada.